منظمة التعاون الإسلامي

الحرب الإسرائيلية على غـــزة

2014:
عام الاحتقان والعدوان

القضية الفلسطينية في أصعب مراحلها
الحرب الإسرائيلية على غزة ـ نموذجا

الجذور.. فشل المفاوضات والأقصى والأسرى:

بدت «عملية الخليل»، 12 يونيو الماضي، هي السبب الواضح والمباشر للعدوان الإسرائيلي على غزة، حيث اختطفت مجموعة فلسطينية، وقتلت ثلاثة مستوطنين، لكن تبعات التأزيم الإسرائيلي للوضع، تمتد إلى أبعد من ذلك، حين أفشلت حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، التمهيد الأمريكي لمفاوضات سلام كانت مفترضة، في إبريل الماضي.

ومع رفض نتنياهو الالتزام بتعهداته بإطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين، في 29 مارس 2014، انهارت الآمال في استئناف المفاوضات رغم جهود وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، وتحضر الوضع أكثر لانفجار ترقبه البعض في انتفاضة ثالثة.

وفي خضم التعنت الإسرائيلي في ملف السلام، شهدت مدينة القدس الشريف، انتهاكات إسرائيلية غير مسبوقة ضد المسجد الأقصى المبارك، زادت خلالها وتيرة اقتحامات ساحاته، ومنعت سلطات الاحتلال المصلين من أداء صلاتهم فيه، حتى وصل الأمر إلى أن رفع النائب الليكودي، موشيه فيغيلين، مشروع قرار بتقسيم الأقصى المبارك «زمانيا ومكانيا» بين المسلمين واليهود، في تكرار لفعلة تقسيم الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل بالضفة الغربية.

وفي النصف الأول من 2014، بدت الأمور أكثر تعقيدا، فيما كان نتنياهو يواصل سياسة استعلائية لا تعطي الفلسطينيين بالا، وهو ما دفعهم إلى زيادة وتيرة الاحتجاجات الشعبية للمطالبة بإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين.

قبل الحرب بقليل:

اختفى ثلاثة مستوطنين إسرائيليين في جنوب الضفة الغربية، في عملية عرفت بـ «عملية الخليل»، واستغلت الحكومة الإسرائيلية ذلك لتأجيج الشارع الإسرائيلي وتهيئته للحرب المبرمجة، تمهيدا لضربة بثقل عدوان يوليو- أغسطس على قطاع غزة، والذي عرف إسرائيليا باسم: (الجرف الصامد).

وارتبطت «عملية الخليل» فعليا برد فلسطيني، على التعسف الإسرائيلي في التعامل مع الأسرى، حيث اعتبرها البعض نتيجة لذلك التأزيم، وغياب الأفق، وتصاعد وتيرة الاستيلاء على القدس. كما تزامنت العملية مع اليوم الـ 50 لإضراب قرابة 300 أسير فلسطيني عن الطعام، شارف بعضهم على الموت.

وفي مساء الاثنين 30 يونيو، تم العثور على جثث المستوطنين الثلاثة بعد 18 يوما في مغارة قرب حلحول، شمالي الخليل، وكان الجيش قد رد بقتل سبعة فلسطينيين.

الرصاصة الأولى:

مهد هذا التوتر لبدء عدوان إسرائيلي دموي على قطاع غزة، وشنت إسرائيل فعليا غاراتها في 8 يوليو 2014، وردت حركة حماس، والجهاد الإسلامي بصواريخ من جانبها، أطلقتها بعد خطف وتعذيب وحرق الصبي الفلسطيني محمد أبو خضير، على أيدي مستوطنين، في 2 يوليو 2014، وإعادة اعتقال العشرات من محرري صفقة الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط.. وتزامنت هذه التطورات مع احتجاجات واسعة في القدس، وداخل مناطق عرب 48، وكذلك مناطق عديدة في الضفة، تخلل التصعيد قصف متبادل بين إسرائيل، والمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، لتتحول لاحقا إلى عدوان إسرائيلي صريح على القطاع وبنيته التحتية وسكانه بدون تفريق.

مجزرة الدفاع عن النفس:

اندلعت الحرب وتطورت إلى توغل بري لم يكتمل، وبلغت حصيلة الأضرار البشرية والمادية جراء العدوان على قطاع غزة منذ 8 يوليو حتى 26 أغسطس 2014، تاريخ إبرام الهدنة طويلة الأمد، 2149 شهيداً على الأقل، فيما بلغ عدد الجرحى 11166 جريحا.

وأوضحت إحصائيات معلنة، أن من بين الشهداء أكثر من 942 طفلاً وامرأة ومسنا، فيما بلغ إجمالي عدد الجرحى الأطفال 5802، وبلغ إجمالي عدد المشردين نتيجة العدوان 475 ألف فلسطيني؛ فضلا عن المجازر التي نفذت بحق 91 عائلة أبديت ولم يعد لها ذكر بالسجل المدني، ونتج عنها 532 شهيدا، بالإضافة إلى مجازر نفذت بحق مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين أسفرت عن 40 شهيدا، و280 جريحا، وهدم كلي لـ 18000 منزلا، وهدم جزئي لـ 41000 منزلا، بجانب تضرر 145 مدرسة بالإضافة إلى 75 مدرسة وكالة منها تم تدميرها بشكل كلي، وقصف وتدمير 7 عيادات ومستشفيات، و13 مركز رعاية أولية، و16 سيارة إسعاف، و180 مسجدا، منها 71 مسجدا دمرت كليا، و10 مقابر إسلامية وواحدة مسيحية.

وبلغ إجمالي النازحين 461643، منهم 280000 في مدارس الوكالة، و44800 في مدارس حكومية، و138000 إيواء عائلي.

وقدرت إحصائيات إجمالي الخسائر الاقتصادية بنحو 2.4 مليار دولار أمريكي، مع تدمير كلي وجزئي لـ 19 مرفقاً من مرافق شركة الكهرباء، وتدمير 22 جمعية خيرية، ما أسفر عن تضرر 180 ألف مواطن. وبلغ إجمالي محطات المياه والصرف الصحي التي دمرت، نحو 8 محطات.

وقدر مسؤولون فلسطينيون كلفة إعادة الإعمار بأكثر من 6 مليارات دولار، في الوقت الذي قد يعرقل فيه الحصار الإسرائيلي على المعابر من عمليات إعادة الإعمار، لزمن قد يتجاوز العشرين عاما.

"الوزاري الإسلامي" الأول:

لم يمض يومان على بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، حتى عقدت منظمة التعاون الإسلامي مؤتمرها الوزاري الأول، لحشد موقف الدول الأعضاء في اتجاه يضع جملة من الأهداف العاجلة، بغية الضغط من أجل وقف العدوان.

وفي العاشر من يوليو 2014، عقدت المنظمة الاجتماع الاستثنائي الموسع، والأول، على مستوى وزراء الخارجية، في مقرها بجدة، أكدت فيه مبدئيا، إدانتها بأشد العبارات الغارات الإسرائيلية الوحشية على قطاع غزة، باستخدام الطائرات المقاتلة والأسلحة الثقيلة، والتي دمرت عشرات المنازل والمباني فوق رؤوس ساكنيها، وراح ضحيتها عشرات الشهداء والجرحى المدنيين الفلسطينيين حتى ذلك الوقت.

ودعت المنظمة في بيانها الختامي، المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص، مجلس الأمن الدولي، إلى تحمل مسؤولياته لوضع حد للعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وضمان امتثال إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي. كما دعت دول المنظمة إلى العمل من أجل ضمان سرعة انعقاد جلسة طارئة مفتوحة لمجلس الأمن لبحث انتهاكات إسرائيل واعتداءاتها. وطالبت مجموعة سفراء دول المنظمة في جنيف التحرك من أجل عقد جلسة طارئة لمجلس حقوق الإنسان، بهدف تشكيل لجنة دولية خاصة للتحقيق في جرائم وانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان الفلسطيني ومواصلة عدوانها على السكان المدنيين الفلسطينيين. كما وجهت المنظمة أيضا دعوة لتكوين فريق قانوني عالمي في المنظمة، لإكمال ومتابعة ملفات جرائم القادة الإسرائيليين والترافع في المحكمة الجنائية الدولية، وإكمال ملف الدولة العنصرية.

لجنة تحقيق دولية:

وشكلت هذه الأضرار الجسيمة، في مستوياتها كافة، أرضية صلبة لإصدار قرار حاسم من قبل مجلس حقوق الإنسان الدولي، في جنيف، بعد حشد جهود دول منظمة التعاون الإسلامية الأعضاء في المجلس، حيث أدان القرار، وبأشد العبارات، الانتهاكات الواسعة، والمنهجية، والفاضحة لمبادئ حقوق الإنسان الدولية، والحريات الأساسية، والتي نجمت عن العمليات العسكرية الإسرائيلية، كما دعا القرار إلى وقف فوري للعدوان، وطالب إسرائيل بإنهاء كافة أشكال الحصار غير القانوني على قطاع غزة، والذي يشكل بحد ذاته عقابا جماعيا للسكان الفلسطينيين المدنيين.

وطالب قرار المجلس، كذلك ببدء تحقيق دولي في الانتهاكات التي اقترفتها إسرائيل، والتي أدت لسقوط المئات من المدنيين الفلسطينيين، وتشريد الآلاف، وتدمير البنية التحتية، والمزارع، والمنازل. وكان مجلس حقوق الإنسان الدولي، قد قرر في 23 يوليو 2014، إرسال لجنة تحقيق مستقلة دولية، وبصورة عاجلة، للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي، وقوانين حقوق الإنسان الدولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وبخاصة قطاع غزة، وتم تشكيل لجنة التحقيق والتي تنتظر أن تسمح لها إسرائيل ببدء عملها.

في مجلس الأمن:

وحشدت الأمانة العامة للمنظمة، من خلال دولها الأعضاء لاتخاذ موقف دولي واضح وصارم في مجلس الأمن، لوقف العدوان الإسرائيلي، وأسفرت الجهود عن عقد جلسات طارئة مفتوحة في 10 و20 و 22 يوليو 2014 لهذا الغرض، وحالت معارضة بعض الدول الكبرى دون الوصول إلى قرار يدين العدوان ويضع حدا له.

الانتهاك الأخلاقي للحرب:

تحركت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، باتخاذ موقف من العدوان الإسرائيلي عبرت عنه من خلال بيانين صدر الأول في 15 يوليو، والثاني في 11 أغسطس 2014.

وحملت الهيئة إسرائيل وحدها، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، مسؤولية عملها المشين، بقتلها الفلسطينيين الأبرياء بدم بارد، ودعت مجلس الأمن لوضع حد لعمليات القتل العشوائي، واتخاذ التدابير المناسبة لمحاكمة المسؤولين عن إطلاق وتنفيذ العملية الإجرامية.

كما أكدت المنظمة موقفها الرافض والمندد بالعدوان الذي طال حتى المساجد، وأصدر الأمين العام للمنظمة، إياد أمين مدني بيانا في 3 أغسطس 2014، ندد فيه بتطاول الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة لتصل إلى حد تدمير المساجد دونما وازع من ضمير أو التفات للقوانين الدولية للقتال.

الاجتماع الثاني في شهرين:

دعا اجتماع اللجنة التنفيذية الاستثنائي الثاني الموسع على مستوى وزراء الخارجية في منظمة التعاون الإسلامي، إلى عقد مؤتمر للمانحين لإعادة بناء ما دمره العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، معربا، عن القلق البالغ إزاء تدهور الأوضاع وتفاقم الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، بسبب العدوان والحصار الإسرائيلي.

وكان الاجتماع قد عقد في مقر المنظمة بجدة، اليوم الثلاثاء، 12 أغسطس، وترأسه الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي، بحضور رئيس الوزراء الفلسطيني، رامي الحمدلله، والأمين العام للمنظمة، إياد أمين مدني، وعدد من وزراء الخارجية في الدول الأعضاء.

ودعا الاجتماع في بيانه الختامي إلى اتخاذ التدابير اللازمة لوقف العدوان الإسرائيلي حين ذاك، كما دعا وبشكل عاجل بدء عمل فريق الاتصال الوزاري الذي تم تشكيله للتحرك والاتصال بالأطراف الدولية الفاعلة والعمل على وقف الاعتداءات الإسرائيلية.

وفي كلمته أمام الاجتماع، قال الفيصل إن الصندوق السعودي للتنمية مستمر في تخصيص التزام السعودية لصالح القضية الفلسطينية، مشيرا إلى أنه سيتم العمل، وبالتنسيق مع المانحين الآخرين لتمويل إعادة إعمار ما دمره العدوان الإسرائيلي، بمبلغ نصف مليار دولار.

بدوره قال مدني إن استمرار المأساة الإنسانية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في غزة يضع على كاهل دول المنظمة، مسؤولية فردية ومشتركة، لاتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هذا التحدي، لافتا إلى أن التحديات التي تحكم ذلك تتمثل في فتح المعابر وتمكين الفلسطينيين من العيش في مجتمع يمكن أن يسود فيه الاستقرار، بالإضافة إلى الدفع بكل الجهد لإحياء عملية السلام وحماية الشعب الفلسطيني من تكرار الاعتداءات والمجازر الإسرائيلية، وتعميق حكومة الوفاق الوطني بين الفصائل الفلسطينية.

وعمليا، شدد الأمين العام للمنظمة على ضرورة تحقيق جملة من المتطلبات للاستمرار الفاعل في تحقيق الأهداف التي وضعتها المنظمة عبر وضع الميزانية اللازمة للتحرك القضائي بشأن ملف المحكمة الجنائية الدولية، وملف السعي في المحافل الدولية لاعتبار إسرائيل دولة فصل عنصري، (آبارتايد)، واعتماد ميزانية لإعداد دراستين اقتصاديتين وماليتين لإعادة إعمار وفتح مطار قطاع غزة، وإنشاء ميناء بحري في القطاع.

من جهته، قال الحمد لله، إن أحد أهداف إسرائيل في عدوانها الأخير، هو تقويض حكومة الوحدة والتوافق الوطني، وفصل غزة عن الكل الفلسطيني، وضرب تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية، مشيرا إلى أن الشعب الفلسطيني ورغم الموت والألم والمعاناة، سيبقى موحدا.

ترحيب وتحرك إنساني سريع:

ما أن توقف العدوان الإسرائيلي على القطاع بهدنة دائمة، في 27 أغسطس الماضي، حتى رحب الأمين العام للمنظمة بهذا التطور، داعيا إلى ضرورة أن يكون مقدمة لإيجاد حل جذري لمشكلة الحصار الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في غزة، عبر فتح جميع المعابر، وتسهيل دخول المساعدات الإنسانية، والبضائع، بغية الشروع في عملية إعادة إعمار لما خلفه العدوان الإسرائيلي، بالإضافة إلى توفير الوسائل التي تمكن للفلسطينيين سبل العيش الكريم.

وعقب انتهاء الحرب مباشرة، توجهت بعثة إنسانية متعددة، في 29 أغسطس إلى القطاع، تتكون من ممثلين عن الأمانة العامة للمنظمة، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق التضامن الإسلامي، وممثلية دولة فلسطين بالمنظمة، كما جاء بعد نداء عاجل أطلقته المنظمة في 17 يوليو الماضي، إلى الدول الأعضاء، والمنظمات الإغاثية المنخرطة فيها لتقديم كافة أشكال الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني وخاصة المساعدات الطبية العاجلة إلى قطاع غزة.

وقام وفد المنظمة، بزيارة ميدانية إلى قطاع غزة، في الفترة 1 ـ 4 سبتمبر، من أجل تقصي الحقائق، وتقييم الأضرار التي نجمت عن العدوان. وجال الوفد، الذي ترأسه السفير هشام يوسف، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية بالمنظمة، في مناطق مختلفة من القطاع، واطلع على آثار الدمار الواسع الذي خلفته الغارات والقصف الإسرائيلي ضد المنشآت المدنية، والأحياء السكنية.

وعقد الوفد اجتماعات مكثفة مع الجهات المعنية، والكوادر الطبية، واستمع إلى شرح مفصل، من قبل الجهات المعنية، عن الاعتداءات التي طالت النساء والأطفال والمدنيين، كما التقى بأهالي المناطق المستهدفة، وقام بتسجيل شهادات عينية للعدوان.

وهدفت الزيارة التي استغرقت 4 أيام إلى حصر الدمار، وتوثيق آثار العدوان، ورفع تقرير بذلك إلى الأمانة العامة للمنظمة، من أجل استكمال جهودها والتزاماتها تجاه تنفيذ بنود البيانين الختاميين لاجتماعي اللجنة التنفيذية الاستثنائيين على المستوى الوزاري.

متطلبات عاجلة لاحتواء تداعيات العدوان:

تضع الأزمة الدول الأعضاء بالمنظمة أمام التزام مستدام للعمل على توفير الدعم الإنساني والإغاثة العاجلة للمواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة، والضغط من أجل تثبيت وقف إطلاق النار بين الجانبين ودعم المطالب الفلسطينية الإنسانية.

كما تتطلب الحاجة إلى ضرورة الضغط من أجل فك الحصار الإسرائيلي، والإسهام في إعادة إعمار قطاع غزة من خلال مؤتمر مانحين، بالإضافة إلى توفير الدعم لحكومة الوفاق الوطني، وتثبيت اتفاق المصالحة الفلسطينية الداخلية.

وعلى الصعيد السياسي، ثمة ضرورة للتحرك في مجلس الأمن، للضغط من أجل تحريك عملية السلام، وفق جدول زمني محدد، لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي؛ فضلا عن التحرك قانونيا من خلال تشكيل هيئة استشارية دولية لملاحقة إسرائيل ومحاسبتها، وإنهاء الاحتلال.

وتستمر المأساة...

تقرير خاص عن حرب غزة - صادر عن منظمة التعاون الإسلامي - إدارة الإعلام

إعداد: أيمن عبوشي

تصميم وإخراج: محمد عبد القادر قلبة